

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من مشكلة البطالة في ليبيا

دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت

The impact of small and medium enterprises on reducing the unemployment problem in Libya

A field study on Small and Medium Enterprises in the municipality of Sirt

حاتم النعاس

سعيداني سميرة

محمد سويكر¹

جامعة الزيتونة تهرونة- ليبيا

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج- الجزائر

جامعة سرت - ليبيا

hatem.alnaas@yahoo.com

samira.saidani@univ-bba.dz

sewaikir@yahoo.com

تاريخ النشر: 2022/06/ 03

تاريخ القبول: 2022/05/ 21

تاريخ الاستلام: 2022/04/ 23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من مشكلة البطالة في ليبيا، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة مكونة من (51) مشروع بلدية سرت ليبيا في المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، والخدمية، وتوصلت الدراسة إلى أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تأثير فعال على الحد من مشكلة البطالة، حيث أسهمت في التقليل من حدة التوجه إلى الوظائف الحكومية، واستقطبت الشباب العاطلين، كما أصبحت تستقطب ذوي المؤهلات الجامعية، ولكن استيعابها لأصحاب الكفاءات ضعيف، وتتصدر المشاريع الخدمية قائمة المشروعات، كما يتصدر الخريجون من أصحاب المؤهلات الجامعية ملكية هذه المشروعات، وأوصت الدراسة بضرورة إيلاء الدولة أهمية خاصة لهذه المشروعات من خلال دعمها وتمويلها.

الكلمات المفتاحية: بطالة، مشروعات صغيرة ومتوسطة، وظائف.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of small and medium enterprises on reducing the problem of unemployment in Libya, where the study used the descriptive analytical method by designing a questionnaire form distributed to a sample of (51) small and medium enterprises in the municipality of Sirte in the industrial, agricultural, commercial, and service fields. The study concluded that small and medium-sized enterprises have an effective impact on reducing the problem of unemployment, as they contributed to the decrease in the intensity of orientation to government jobs, thus attracting unemployed young people, as well as those with university qualifications, and not attracting highly qualified people. Service projects are at the top of the list of projects. The study also showed that most of the owners of these projects have university and higher qualifications. The study recommended the need for the state to give special importance to these projects by supporting and financing those projects.

Key words: Unemployment, small and medium enterprises, jobs.

مقدمة:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية بأنواعها ومجالاتها، وتحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي، والازدهار، وتنشيط العجلة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتعزيز سياسات مكافحة البطالة، والحد من الفقر، وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات، وجذب الاستثمارات الاجنبية، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع الاسواق، وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الانتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

ويعتمد الاقتصاد في ليبيا على النفط والغاز بدرجة كبيرة، كما اعتمد النظام السياسي في ليبيا لفترة استمرت لأربع عقود على الفكر الاشتراكي، فعلى هذا الاساس قامت الدولة في ليبيا بمباشرة النشاط الاقتصادي، وتشغيل اليد العاملة في قطاعات ومشاريع الدولة المختلفة، لقد ادركت الدولة عدم نجاح هذه السياسة، حيث انتشر الفساد وفشل المشروعات العامة واكتظاظ دوائر الدولة بالعمالة المقنعة، فلجأت إلى التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع الافراد على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب خصخصة المشاريع العامة وتمليكها للعاملين فيها، على الرغم من هذه الجهود فلا تزال ثقافة الاعتماد على الدولة والوظيفة في القطاع العام والحصول على دخل ثابت هي السائدة.

وفي الآونة الأخيرة ونتيجة للظروف السياسية التي تمر بها البلاد نتيجة للتحويلات الراهنة وما نتج من عدم الاستقرار من تفاقم المشكلات الاقتصادية في بعض البلدان العربية حيث عجزت الدولة في ليبيا، رغم تمتعها بثروات نفطية كبيرة، عن تغطية نفقاتها المتمثلة في جزء كبير منها على مرتبات العاملين في القطاع العام، مما أدى إلى تنامي الدين العام، وزيادة نسبة البطالة، وارتفاع معدلات الفقر، وازدياد معدلات الجريمة حيث جاءت ليبيا وفقا "الموقع نومبيو للإحصاءات" لسنة 2021م في المرتبة العشرين عالمياً، والثانية عربياً مما يستلزم البحث في تقديم الحلول لمعالجة هذا الوضع، وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الوسائل التي تستخدمها الدول المختلفة للحد من ظاهرة البطالة.

1.1 مشكلة الدراسة:

يسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من البطالة في ليبيا من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما هو أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا على الحد من مشكلة البطالة؟

2.1 أهداف الدراسة:

- التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها؛
- نظرة على مشكلة البطالة في ليبيا؛
- تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من مشكلة البطالة في ليبيا.

3.1 فرضية الدراسة:

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حاجة الاقتصاد الليبي القائم على مصدر واحد إلى وسائل ناجعة لحل مشكلة البطالة، لقد اظهرت التجارب الدولية في هذا الميدان قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص العمالة العاطلة، لذلك تركز هذه الدراسة على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في حل مشكلة البطالة في ليبيا، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في الحد من هذه المشكلة.

5.1 حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال العام 2021م.
- الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والزراعية والتجارية، والخدمية.
- الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة المشروعات الكائنة ببلدية سرت الليبية.
- الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة.

المحور الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، أو من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف حجم وطبيعة اقتصاديات هذه الدول، والمعايير التي تم تبنيها لتعريف بهذه المشروعات، فمنها من اعتمد في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية، ومنها من اعتمد على المعايير النوعية، وقد صنف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة معتمدا على المعايير الكمية حيث صنف المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عمال بالمشروعات المتناهية في الصغر، والتي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل بالمؤسسات الصغيرة، وما بين 50 عامل إلى 100 بالمؤسسات المتوسطة (عيسى، 2008م، صفحة 273)، واعتمد الاتحاد الاوروي في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية المعتمدة على العمالة ورأس المال معاً، حيث عرفها بأنها هي المشروعات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها قيمة 40 مليون يورو (إسماعيل، 2003م)، وقد استعمل اتحاد الصناعات المصرية معياري رأس المال والعمال معا حيث عرفها على أنها تلك المشروعات التي لا يزيد رأس مالها عن 10000 جنيه مصري، ولا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عامل.

بالإضافة إلى المعايير الكمية في التعريف اتجهت بعض الدول والمنظمات إلى الاعتماد على المعايير النوعية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل معيار المسؤولية والملكية، ومعياري محدودية السوق، ومعياري طبيعة النشاط، فقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المشاريع التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع، وتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.

وقد اعتمدت ليبيا في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية، حيث عرف قرار تنظيم صندوق ضمان الائتمان رقم (205) لسنة 2019م المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا معتمدا على معيار العمالة ورأس المال معا، فالمشروعات المتناهية في الصغر هي المشروعات التي تتكون من 1 - 5 عمال، ولا يزيد رأس مالها عن مائة ألف دينار ليبي لا غير، والمشروعات الصغيرة هي المشروعات التي تتكون من 6 - 25 عامل، ولا يزيد رأس مالها على مليون دينار، والمشروعات المتوسطة هي التي تتكون من 26 - 250 عامل ولا يزيد رأس مالها عن 2,5 مليون دينار ليبي.

2- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن حصر أهمها في النقاط التالية (الخرزجي، 2010، صفحة 43):

- 1- توفير الدخل لأصحاب هذه المشروعات؛
- 2- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛
- 3- انتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي؛
- 4- خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية؛
- 5- خلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات؛
- 6- تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم، والكساد، حيث يكون تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية؛
- 7- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في عملية تحول اقتصادات بعض البلدان إلى اقتصاد سوق. وبالنسبة للدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهو:
 - 1- العمل على خفض معدلات الفقر والبطالة؛
 - 2- توفير فرص الثبات الاقتصادي والاجتماعي وهو مالا توفره المنشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية؛
 - 3- توفر فرص للمواطنين للحصول على الدخل الذي يساعد في الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير لوازم الحياة الكريمة، وتعيد تشكيل المجتمع للقضاء على الفئات المهمشة بحيث تخلق مجتمعا أكثر استقرارا.

3- خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميزها وهي:

- **سهولة تكوينها:** لانخفاض رأس المال المستثمر لتمويل هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمنشآت الكبيرة، وهذا ما شجع اصحاب المدخرات القليلة إلى اللجوء إلى إقامة هذه المشروعات، ويمكن أن تكون فردية أو شركة تضامن، كما أن الاجراءات الادارية المرتبطة بها تكون بسيطة (حداد، 2006).

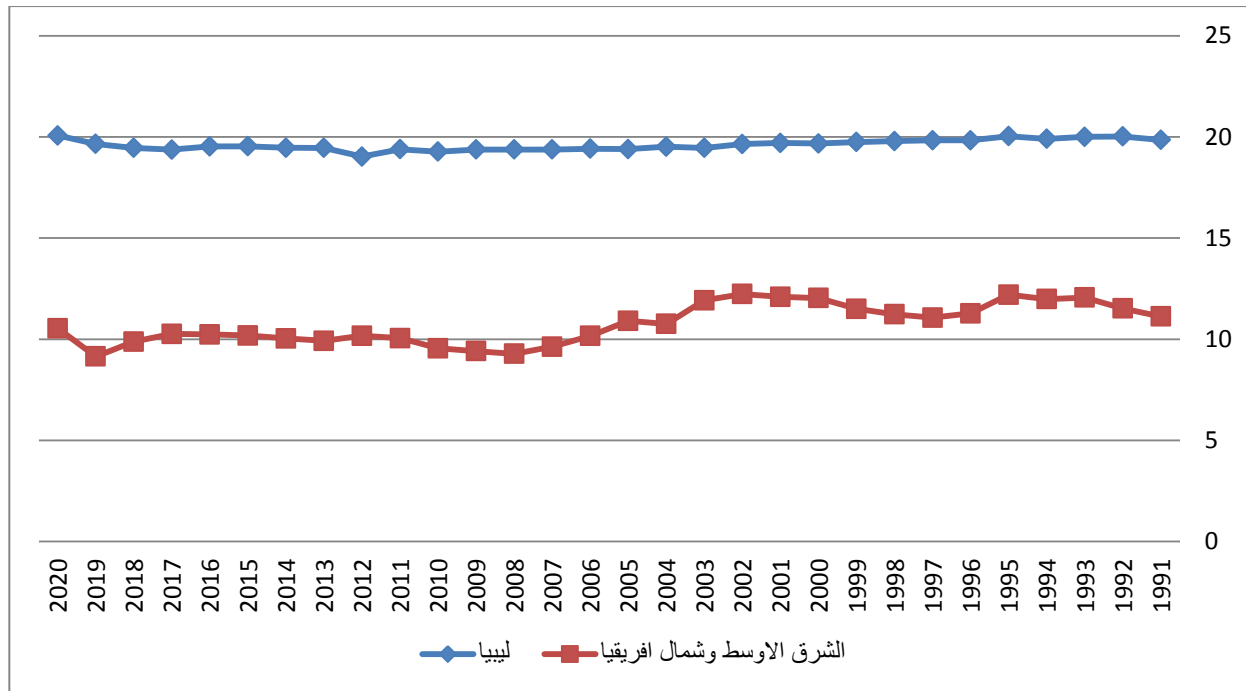
- **استقلالية الإدارة:** ويرجع ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الافراد لهذه المشروعات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها، هذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المشروعات، لأن معظم هذه المشروعات يكون مديرها هو صاحبها، أي أن القرار بيد صاحب المشروع، وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الايدي العاملة والزبائن (حداد، 2006).
- **عدالة التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذه المنشآت قادرة على الانتشار الواسع بين المناطق والبلديات والاقاليم، وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة في الدولة الواحدة، وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين مناطق الدولة الواحدة، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة (حداد، 2006).
- **خلق فرص عمل جديدة:** هذه المشروعات قادرة على امتصاص البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة (بن حسين، 2003).
- **تنمية المشروعات الكبيرة:** حيث تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خفض تكاليف الانتاج، وزيادة القيمة المضافة، وإعداد العمال المهرة الذين ينتقلون إلى المشاريع الكبيرة (بن حسين، 2003).
- **تنمية روح المبادرة:** من خلال استحداث أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذلك إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية (بن حسين، 2003).
- **الفاعلية في التسيير:** تتبع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرقا بسيطة ميسرة خالية من التعقيدات سواء في هيكلها التنظيمي البسيط والاتصال المباشر والفعال، مع توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بالسرعة والفاعلية المطلوبة (عثمان، 2003م).
- **الكفاءة الاقتصادية:** في السنوات الاخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر نحو تحول المؤسسات الكبيرة الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي لقطاع الخدمات، وساعد هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج التي مكنت المشروعات الصغيرة من العمل بنفس كفاءة المشروعات الكبيرة مما ادى إلى تلاشي فروقات الحجم التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة بفضل بساطة تكوينها والهيكل التنظيمي على تقديم خدمات مميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من المشروعات الكبيرة (عثمان، 2003م).

ثانيا: البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول على اختلاف اقتصاداتها، فتبذل الجهود وتضع البرامج والوسائل التي تحد من هذه المشكلة، وتعتبر عملية دعم وتشجيع انشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد هذه الوسائل المستخدمة للحد من البطالة، ذلك من خلال توفيرها لفرص العمل، فهي تعتمد على الكثافة العمالية العالية، وهي بذلك تسهم في توظيف المزيد من القوى العاملة (صالح إ.، بدون تاريخ، صفحة 43)، فبينما تتراوح معدلات البطالة في الدول العربية ما بين (8%-30%)، تبلغ نسبة البطالة في اليابان 4.7% حيث تستوعب المشروعات الصغيرة نسبة 70% من القوى العاملة، وفي أمريكا تستوعب 84% من حجم القوى العاملة، حيث وفرت المشروعات الصغيرة في أمريكا خلال الفترة (1995-2000) 11.2 مليون فرصة عمل (إجبارة و إجبارة، 2016م، صفحة 113).

وفي ليبيا تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة 6% فقط من إجمالي القوى العاملة (العربي، 2017م)، حيث تبلغ نسبة التكدس في وظائف القطاع العام 1.68 مليون وظيفة، وذلك متزامناً مع معدلات مرتفعة من البطالة، مع عدم قدرة القطاع العام على تحمل المزيد من العمالة الزائدة، والمنحنى التالي يوضح حجم البطالة في ليبيا من سنة 1991م حتى 2019م.

شكل رقم (1): معدلات البطالة في ليبيا



المصدر: إعداد الباحثون اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي

يُلاحظ من الشكل السابق ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا خلال فترة 20 عام من 1991م – 2020م، حيث تجاوزت ال 20% خلال العام 2020م، وبالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نلاحظ أن نسبة البطالة في ليبيا تساوي حوالي ضعف ما هي عليه في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

جدول رقم (1): عدد القوى العاملة من الليبيين حسب الجنس

القطاع	ذكور	إناث	الإجمالي
يعمل بالحكومة	786.6	538.8	1325.51
يعمل بشركة مملوكة للمجتمع	80.7	20	100.8
يعمل بشركة مساهمة ليبية	45.5	3.3	48.8
يعمل بشركة مساهمة عامة	9.1	2.6	21.7
يعمل بشركة أجنبية	7.7	1	8.7
يعمل بشركة مشتركة خاصة أجنبية	8.8	1.9	10.7
يعمل لدى الغير	30.7	4.7	35.4
يعمل لحسابه ومعه آخرون	25.8	0.7	26.5
يعمل بمفرده	89.7	2.9	92.6
يعمل لدى الاسرة	13.3	2.3	15.7
غير معروف	0.8	1	1.8
الإجمالي	1108.8	579.2	1688

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح التشغيل والبطالة للعام 2013م

من الجدول أعلاه يتضح أن عدد 1,688 مليون عامل من الجسسين أي ما يمثل ما نسبته 79% من إجمالي القوى العاملة تعمل لدى الحكومة، بينما تعمل نسبة 21% في القطاعات غير الحكومية، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في النظام الاقتصادي الحالي نحو التنوع الاقتصادي وتشجيع إقامة الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

دراسة (منير، 2019) بعنوان "تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالناتج الكلي والتوظيف في الاقتصاد الليبي"، هدفت هذه الدراس إلى تحليل دور الشركات الصغرى في زيادة الدخل وحل مشكلة البطالة في ليبيا، وتوصلت إلى أن تطبيق سياسة تشجيع المشروعات الصغرى سيكون له أثر جيد في زيادة الدخل القومي، بينما سيكون لها دور محدود في القضاء على البطالة في المدى القصير بسبب طبيعة هذه المشروعات والتي تعتمد على تقليل المصروفات إلى أقل حد ممكن عن طريق تشغيل الاقارب أو استخدام العمالة الاجنبية الرخيصة.

دراسة (الشويرف، البيصاص، و البصابصي، 2019) بعنوان "المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية"، هدفت الدراسة إلى دراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي ومن ثم بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد منها، اتبع الباحثون المنهج الوصفي المعتمد على المنشورات الاقتصادية والبيانات والاحصاءات المنشورة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة تضم أعدادا كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية مما يجعل منها حلاً لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي.

دراسة (العبد الله و عدوس، 2017) بعنوان "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الحد من الفقر والبطالة من خلال بيان مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في محاربة الفقر والحد من البطالة، وبيان أثر المشاريع الصغيرة في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من هذه القروض، استخدمت الدراسة استمارة استبيان وأظهرت قدرة هذه المشاريع على تحقيق أهدافها في معالجة الفقر والبطالة بدرجة متوسطة.

دراسة (عبدان، 2016) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي"، حيث هدفت إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة بين الشباب من خلال التعريف بتلك المشروعات وأهميتها وأهم التحديات التي تواجهها في العراق، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في توفير فرص عمل بحكم كونها تحتاج إلى قوة عمل صغيرة لقيامها بالأعمال المتعلقة بها، وكلما ازداد عدد تلك المشروعات كلما قامت بتشغيل أعداد أكبر من العاطلين عن العمل، كما توصلت الدراسة إلى التنوع والتوزيع الجغرافي لهذه المشروعات مما يستقطب كافة أنواع القوة العاملة الموجودة في الدولة.

أما هذه الدراسة تتناول تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا وذلك من خلال تحليل آراء عدد من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الجانب العملي للدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

بناء على تساؤلات الدراسة وأهدافها، فإن المنهج المتبع في تصميم هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، ولذلك فإن الدراسة تتضمن تقديم إطار نظري لكافة متغيرات الدراسة، وأما جانبها التحليلي فقد اعتمد على تصميم استمارة استبيان بهدف التعرف على أهم اثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا، وبناء على ما سبق فإن المصادر الثانوية للبحث تمثلت في استخدام الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة من أجل إلقاء الضوء على أدبيات الدراسة من مفاهيم ودراسات سابقة، أما المصادر الأولية للدراسة فقد تمثلت في استخدام استبيان مخصص لجمع البيانات الأولية من أجل اختبار فرضيات الدراسة بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلى إجابات لأسئلة الدراسة.

ثانياً: مصادر جمع البيانات:

من أجل جمع البيانات الأولية اللازمة لأغراض البحث تم الاعتماد على مصدرين هما:

- المصادر الأولية: ومن خلالها تم الحصول على كافة البيانات الأولية التي تحتاجها الدراسة لأغراض التحليل واختبار الفرضية، وفي هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض وزعت على اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المصادر الثانوية: وقد استخدمت من اجل الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الإطار النظري للدراسة وهذه المصادر تشمل الكتب والدراسات السابقة المتوفرة عن موضوع الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغرى والمتوسطة ببلدية سرت، حيث يوضح الجدول التالي عينة وعدد الاستثمارات الموزعة والمستلمة وقد بلغ عددها (60) استمارة كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم 2: يوضح توزيع الاستثمارات على عدد من المصارف

النسبة	عدد الاستثمارات الموزعة	البيان
100.00%	60	اجمالي الاستثمارات الموزعة
87.00%	52	استثمارات مستردة
2%	01	استثمارات غير صالحة للتحليل
85%	112	استثمارات صالحة للتحليل

المصدر: إعداد الباحثون

رابعاً: أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة التي صممت لغرض جمع البيانات المتعلقة بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من نسبة البطالة في ليبيا، حيث احتوى الجزء الأول من الاستبانة على البيانات العامة المتمثلة في نوع النشاط، الشكل القانوني للمشروع، بداية المشروع، رأس مال المشروع، عدد العاملين، المستوى التعليمي لصاحب المشروع، عمر مؤسس المشروع.

أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد احتوى على (7) فقرات ذات علاقة بأثر المشروعات على مشكلة البطالة، وتم ادخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SSPS).

خامساً: تحليل عينة الدراسة حسب البيانات العامة للمشروعات:

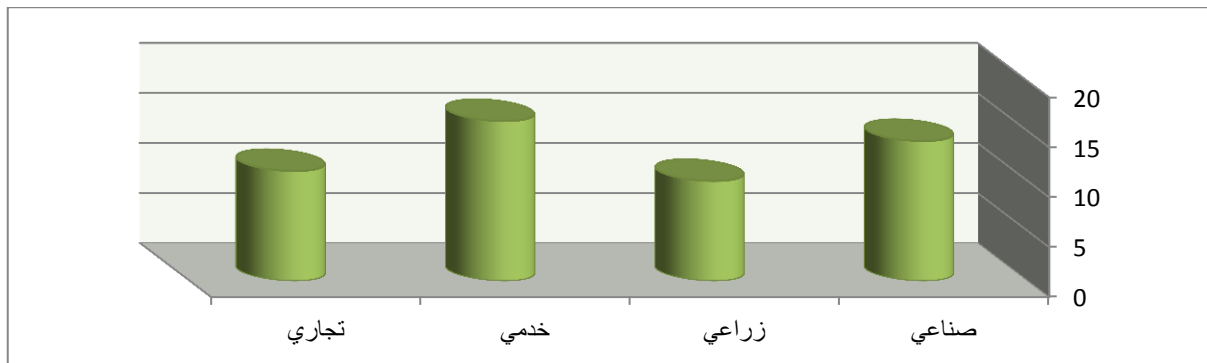
1. توزيع افراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط وبوضوحها الجدول التالي

جدول رقم 3: يوضح النشاط الرئيسي لعينة الدراسة حسب لنوع النشاط

النسبة	التكرار	نوع النشاط
27.5%	14	صناعي
19.6%	10	زراعي
21.6%	11	تجاري
31.4%	16	خدمي
100%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

شكل رقم 2: النشاط الرئيسي للمشاريع عينة الدراسة



المصدر: بيانات الجدول رقم 3.

ويتضح من الجدول هيمنة المشاريع التجارية على عينة الدراسة بما يقارب النصف، تلتها المشاريع الخدمية وهي تشكل نسبة تقارب 25%، أما المشاريع الصناعية والزراعية مجتمعة فلا تشكل سوى حوالي 30% من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على اعتماد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأنشطة التجارية والخدمية.

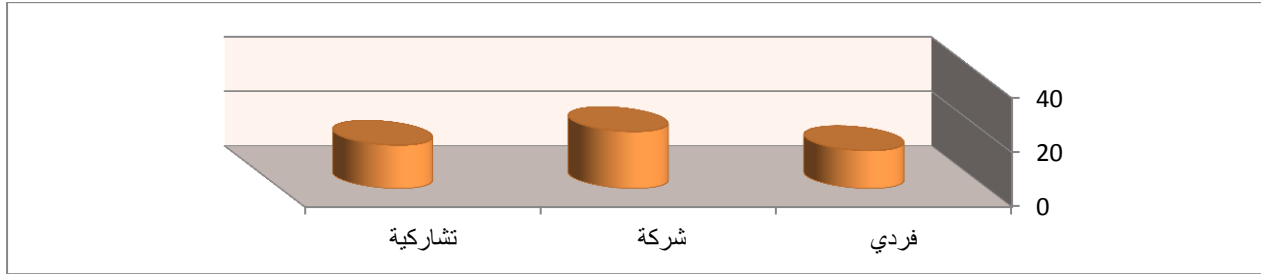
2. توزيع افراد عينة الدراسة حسب الشكل القانوني ويوضحها الجدول التالي

جدول رقم 4: يوضح الشكل القانوني للمشروع

النسبة	التكرار	الشكل القانوني
27.5%	14	فردى
41.2%	21	شركة
31.4%	16	تشاركية
100.0%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون

شكل رقم 3: الشكل القانوني للمشاريع عين الدراسة



المصدر: بيانات الجدول رقم 4

تشير بيانات الجدول السابق ان أغلب المشاريع عينه الدراسة هي شركات وتشاركيات ، بينما تمثل الانشطة الفردية سوى نسبة 27%، مما يدل على انتشار مفهوم إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة في ليبيا، كذلك تفيد هذه النسب في تحقيق هدف الدراسة.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بداية النشاط: ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 5: يوضح بداية النشاط

النسبة	التكرار	بداية النشاط
29.4%	15	من 1-5 سنوات
37.3%	19	من 6-10 سنوات
33.3%	17	من 11-15 سنة
00	00	أكثر من 15 سنة
100%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول السابق بداية النشاط للمشروعات عينة الدراسة، نلاحظ أن حوالي 40% من المشروعات عينة الدراسة كانت بدايتها من سنة إلى أقل من خمس سنوات، وأن المشروعات التي استمرت لأكثر من عشر سنوات تقدر بما يقارب 40% من إجمالي المشروعات.

4. توزيع افراد عينة الدراسة حسب رأس مال المشروع : ويوضحها الجدول التالي:

جدول 6: يوضح توزيع افراد عينة الدراسة حسب رأس مال المشروع

النسبة	التكرار	رأس المال
37.3%	19	أقل من 250 ألف دينار
47.1%	24	من 250-500 ألف دينار
15.7%	8	من 500 ألف دينار فأكثر
100.0%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير بيانات الجدول السابق ان اغلب المشاريع عينة الدراسة هي من المشاريع المتناهية في الصغر التي يقل رأس مالها عن 100 ألف دينار، تلتها المشاريع الصغيرة وهي تشكل ما نسبته حوالي 35% من إجمالي المشروعات بينما لا تمثل المشروعات المتوسطة سوى أقل من 10%، ويبين ذلك هيمنة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر (الفردية) على باقي المشروعات في الاقتصاد الليبي.

5. توزيع افراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين: ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 7: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمشروع

النسبة	التكرار	عدد العاملين
23.5%	12	أقل من 1-5 عاملين
45.1%	23	من 6-25 عامل
15.7%	8	من 26-250 عامل
7.8%	4	من 51-100 عامل
7.8%	4	من 100-250 عامل
100%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول نلاحظ أن نصف اليد العاملة يعمل في المشاريع المتناهية في الصغر، و 25% من اليد العاملة يعمل بالمشاريع الصغيرة، وحوالي 25% من العمالة متواجدة في المشاريع المتوسطة.

6. توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمؤسس المشروع: ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 8: يوضح المستوى التعليمي لصاحب المشروع

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي لمؤسس المشروع
11.8%	6	بدون
27.5%	14	متوسط
35.3%	18	جامعي
25.5%	13	عالي
100.0%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير بيانات الجدول السابق أن أغلب المشاريع عينة الدراسة يقيمها ذوي المؤهلات الجامعية بنسبة 35.3%، مما يدل على اتجاه الخريجين نحو العمل الخاص في ليبيا وذلك نظرا لعجز الدولة عن الاستمرار في سياسة التوظيف التي كانت تتبعها.

7. توزيع افراد عينة الدراسة حسب عمر مؤسس المشروع: ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 9: يوضح عمر مؤسس المشروع

النسبة	التكرار	عمر مؤسس المشروع
3.9%	2	أقل من 21 سنة
49.0%	25	من 21-30 سنة
33.3%	17	من 31-40 سنة
13.7%	7	أكبر من 40 سنة
100.0%	51	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير بيانات الجدول السابق ان حوالي 50% من مؤسسي المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم من الاعمار من 21-30 سنة، وتقع هذه الفئة من بين فئة الشباب الذين تأثروا بعدم حصولهم على وظائف بعد تخرجهم، بينما أقل فئات هي الفئة العمرية أقل من 21 سنة، وهي الفئة التي لا تزال لم تتخرج بعد من الجامعات والمعاهد، والفئة أكبر من 40 سنة وهي فئة عمرية قد تحصلت على وظائف من الدولة.

سادسا: أداة جمع البيانات (الاستبيان)

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوي استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تم اللجوء الى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات.

جدول رقم 10: درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإجابة
1	2	3	4	5	الوزن

جدول رقم 11: نتائج معامل درجة الموافقة

التكرار	طول الفئة
غير موافق بشدة	من 1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	من 1.80 إلى أقل من 2.60
محايد	من 2.60 إلى أقل من 3.40
موافق	من 3.40 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	من 4.20 إلى أقل من 5.00

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

يوضح هذا الجدول مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة، حيث أن الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذا الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وأن هذه القيم مثبته بأرقام من (1 - 5) وأن لكل رقم تعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة على حدا.

ثامنا: ثبات وصدق أداة الدراسة:

يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. فقد تم التحقق من ثبات أداة القياس من خلال اختبار (الفاكرو نباخ).

جدول رقم 12: معامل ألفا كرونباخ

الصدق	قيمة معامل الفاكرو نباخ	عدد العبارات	البعد
.843	.711	7	

وبلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ 0.711 وهي أكبر من الحد المقبول 0.60 مما يدل على ثبات الاستبانة، كما أن قيمة الصدق تساوي 0.843 وهي أكبر من الحد المقبول 0.70.

تاسعا: تحليل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار الفرضيات

جدول رقم 13: يوضح إجابات عينة البحث من حيث التكرار والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي

العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		الانحراف المعياري	النتيجة
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
أصبحت المشاريع الصغيرة تقلل من حدة التوجه إلى الوظائف الحكومية.	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	1.03355	4.18
	49.0	25	31.4	16	9.8	5	7.8	4	2.0	1		
يسهم مشروع في استقطاب عدد كبير من الشباب الغير عاملين	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	1.14618	3.92
	39.2	20	29.4	15	21.6	11	3.9	2	5.9	3		
يساهم مشروع في الصغيرة في توظيف اصحاب الكفاءة	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	0.73458	3.31
	3.9	2	33.3	17	54.9	28	5.9	3	2.0	1		
يوجد لدى موظفون دائمون بالمشروع من ذوي المؤهلات	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	1.21784	3.73
	37.3	19	19.6	10	25.5	13	13.7	7	3.9	2		
مشروع الصغيرة له دور جيد في خلق فرص عمل جديدة	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	0.84017	4.12
	39.2	20	35.3	18	23.5	12	2.0	1	0.0	0		
يساهم مشروع في قيام مشاريع اخرى فيالتالي يتضاعف اعداد الموظفين	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	1.26986	3.55
	31.4	16	19.6	10	29.6	15	11.8	6	7.8	4		
أصبح هناك عائد ثابت من المشروع ويستوعب عدد أكبر من العمال	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	1.18818	3.71
	29.4	15	35.3	18	17.6	9	11.8	6	5.9	3		
الإجمالي	%32.78	107	%29.13	87	%26.07	93	%8.13	29	%3.93	14	1.06148	3.79

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل البيانات SPSS

تشير بيانات الجدول التحليلي أعلاه والخاص بمدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة بالموافقة بمتوسط حسابي عام قدره 3.93 وانحراف معياري 1.06148، فقد ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية بنسبة 80%، كما استطاعت هذه المشاريع استقطاب عدد كبير من الشباب الغير عاملين، كما تساهم بنسبة 75% في خلق وظائف جديدة، وهي تساهم في بناء مشاريع اخرى مما يتسبب في مضاعفة اعداد الموظفين.

غير أن المشاريع الصغيرة المتوسطة لا تستقطب اصحاب الكفاءة، وها ما بينته العبارة الثالثة، حيث كانت اجابات افراد العينة حول هذه العبارة محايد بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 0.73458.

عاشرا: اختبار الفرضية:

"يوجد تأثير ذو دلالة لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في ليبيا"

جدول رقم 14: اختبار الفرضية

القيمة المعنوية sig	قيمة t الجدولية	درجات الحرية df	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	دور المشاريع في الحد من البطالة
000	8.625	50	1.06148	3.79	

من الجدول نلاحظ أن قيمة pvalue تساوي 0.000 وهي أقل من 5% مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة يوجد تأثير ذو دلالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة (هي إجابة دالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%).

خاتمة: من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- معظم ملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة هم من خريجي الجامعات ومن ذوي المؤهلات الدراسية العليا، ويرجع ذلك إلى عدم تمكن هؤلاء من الحصول على فرص عمل من الدولة، الأمر الذي حدا بهم إلى التوجه للعمل الخاص وإقامة المشاريع.
- هيمنة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على باقي المشروعات في الاقتصاد الليبي، وذلك كنتيجة مباشرة على حداثة التجربة الليبية في هذا الميدان.
- قللت المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حدة التوجه إلى الوظائف العامة من قبل الافراد العاطلين عن العمل، حيث يتوجه الخريجين إلى العمل الخاص نتيجة لعدم لعجز الدولة على توفير وظائف لآلاف الخريجين.
- تستقطب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخريجين في كافة التخصصات، حيث اتجه الكثير من الخريجين وخاصة الجامعيين إلى إنشاء المشاريع الخاصة بهم، كذلك قيامهم بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع.
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل، كما تستوعب قدر كبير منهم.
- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة جديدة.
- نسبة استقطاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب الكفاءة ضعيفة، وهذا يدل على أن توجه الاشخاص لا يزال لصالح الوظائف الحكومية على حساب المشاريع الخاصة.
- بين اختبار T وجود أثر ذو دلالة احصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحد من مشكلة البطالة في ليبيا.
- وتوصي الدراسة أن تولي الدولة الليبية هذه المشروعات مزيدا من الاهتمام والدعم من خلال:
 - إنشاء هيئة مستقلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - دعم اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المالي والاستشاري.
 - حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة ومن الازمات الاقتصادية.
 - الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - الاعتماد على وسائل التمويل التي تحقق المشاركة لهذه المشروعات مثل وسائل التمويل الاسلامي.
 - نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الخاص في المجتمع الليبي.

قائمة المراجع:

1. ادريس محمد صالح. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية." رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، 2010م.
2. إدريس محمد صالح. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية." رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، بدون تاريخ.
3. الهادي، طارق أمحمد محمد العربي. "فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للحالة الليبية (2007-2012)." مجلة الاستاذ، العدد 13، 2017.
4. أيت عيسى عيسى. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود." مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 6، 2008.
5. حسن عثمان عثمان. "مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية." الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية يومي 25-28 ماي. جامعة فرحات عباس سطيف، 2003م.
6. زينب حسن إجبارة، وعبد المنعم إجبارة. "دور المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا." مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، 2016.
7. سالم محمد بن غربية. "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل؟" ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2006م.
8. سميرة حسين الخرزجي. "المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتعزيز النمو." المجلة الاقتصادية، البنك المركزي العراقي، 2010.
9. شادي يوسف العبد الله، وساهر محمد عدوس. "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض التنمية والتشغيل في محافظة اربد." Refaad، العدد 3، 2017.
10. شعباني إسماعيل. "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم." الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28 ماي. جامعة فرحات عباس سطيف، 2003م.
11. عبد القادر انويجي البدري. "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة." ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2006م.
12. فريال مشرف عيدان. "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي." مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 العدد 16، 2016.
13. كريمة بلعيد. "مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية، أسبابها وطرق علاجها، دراسة ميدانية بمدينة طرابلس." رسالة ماجستير غير منشورة. طرابلس: قسم الإدارة، كلية الدراسات العليا، 2006م.
14. ماهر محروق، وإيهاب مقابلة. "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها." الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006م.
15. محمد عمر الشويرف، نجاح الطاهر البيصاص، ومحمد ميلاد البصابصي. "المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية." دور زيادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. مصراتة، 2019.
16. مناور حداد. "دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإضاءات من تجربة الجزائر والاردن." الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولا العربية. الجزائر: جامعة حسيبة بن علي الشلف، 2006.
17. ناجي بن حسين. "مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآفاق تطويرها في الجزائر." الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية يومي 25-28 ماي جامعة فرحات عباس سطيف، 2003.
18. هشام العربي منير. "تحليل علاقة المشروعات الصغرى بالنتائج الكلي والتوظيف في الاقتصاد الليبي." دور زيادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. مصراتة، 2019.